دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	التناوب بين حروف المعاني في النص القرآني : الدلالات والمعاني
المصدر:	مجلة الكلية الإسلامية الجامعة - العراق
المؤلف الرئيسي:	ألعبادى، صادق فوزى
المجلد/العدد:	مج9, ع30
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2014
الشهر:	صفر / كانون الأول
الصفحات:	645 - 667
رقم MD:	613531
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	IslamicInfo
مواضيع:	القرآن الكريم ، تفسير القرآن ، ألفاظ القرآن ، النصوص القرآنية ، الدلالات اللغوية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/613531

© 2016 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

التناوب بين حروف المعاني في النص القرآني
(الدلالات والمعنى)

المدرس الدكتور
صادق فوزي العبادي
جامعة الكوفة ـ كلية الآداب

التناوب بين حروف المعاني في النص القرآني (الدلالات والمعنى)

المدرس الدكتور
صادق فوزي العبادي
جامعة الكوفة ـ كلية الآداب

المقدمة:

إنَّ من أهم ما يميز اللغة العربية كثرة الأساليب التي تتميز بها وتنفرد عن غيرها من اللغات وهذا البحث أنما هو دليل على تفرد العربية بخصيصة رائعة إلاّ وهي التناوب بين حروف المعاني على الرغم من الإشكالات التي ذكرها النحاة واللغويون في باب التناوب وأدلتهم في الرفض والقبول بها؛ ومن هنا كان من الأجدر أن نقف على هذه الإشكالية ونوضح مفاهيمها ونتطرق إلى غوامضها لبيان المعنى المركزي وما يحيط به من معانٍ هامشية تدور في فلكه والتي تتضح من خلال السياق العام لها.

وكان ميدان البحث النص القرآني لأنه نص يؤدي فيه الحرف دلالات مهمة فمن خلال معناه يشرع الحكم وتبنى عليه القاعدة.

فرصد النحاة - من بين ما رصدوا - الحروف وما تؤديه تلك الحروف من معان مختلفة في اللغة العربية وقبل أن ندخل في صلب الموضوع لابد من الوقوف لإيضاح الرأي فيما يحصل بين النحاة بما يتعلق بمسألة الإنابة.

فنحاة البصرة وعلماؤها لا يقرون بالإنابة بين الحروف، بل يستسيغون ذلك من قبيل التضمين؛ أي تضمين الفعل معنى فعل آخر يتعدى بذلك الحرف، وما لا يتحقق فيه هذا الشرط، فأنابته على سبيل النادر والشاذ. ويعتمدون في ذلك كله على حروف الجزم، وأحرف النصب التي لا تتناوب فيما بينها[1]. أي أن الحرف له معنى واحد يؤديه على سبيل الحقيقة لا المجاز، وذلك ما لم

يكن تأويل الكلام تأويلا يقبله اللفظ، أو تضمين الفعل معنى فعل، ليتعدى بذلك الحرف. فالتضمين عندهم واقع في الفعل لا في الحرف. فمثلاً الحرف (في) يؤدي معنى الظرفية، والحرف (على) يؤدي معنى الاستعلاء، والحرف (من) يؤدي معنى الابتداء[٢] وهكذا فإن أدى الحرف معنى آخر غير المعنى الأصلي الخاص به، وجب علينا القول إنه يؤدي المعنى الجديد، إما تأدية مجازية (عن طريق المجاز)، وإما أن يتضمن الفعل أو العامل الذي يتعلق مع حرف الجر ومجروره معنى فعل آخر، أو عامل آخر.

أما نحاة الكوفة فيقولون بالنيابة.[٣] قياساً، ويجوزون ذلك باستبدال الحروف بعضها عن بعض؛ بمعنى آخر إن للحرف الواحد عندهم معان متعددة بحسب الوضع اللغوي وهي معاني حقيقة وأصلية لا تحتاج إلى تضمين. فالفراء يذكر أن الحروف يصح أن تنوب عن بعضها من دون أن يصار إلى التأويل بشرط المشابهة أو المشاكلة من جهة المعنى[٤].

والذي يبدو أن الحرف الواحد يمكن أن يؤدي أكثر من معنى. والمعنى الواحد يمكن أن يؤديه أكثر من حرف من الحروف.

ومما لا شك فيه إن حروف المعاني تمثل باباً واسعاً من أبواب الدرس النحوي وتؤدي معاني مختلفة في سياق الاستعمال اللغوي وقد بنيت عليها طائفة من الأساليب في اللغة العربية ومن هنا جاء اهتمام علماء العربية بهذا الباب، وأولوه عناية كبيرة منذ وقت مبكر كان حصيلتها عدداً كبيراً من الدراسات والمناهج في دراسة حروف المعاني.

فالحرف إذا دل على معنى في غيره يسمى حرف المعنى، ولحرف المعنى صلة وطيدة بفهم المعاني واستنباط الأحكام من نصوص القرآن الكريم، عن طريق الاجتهاد أو التأويل، لان كثيراً من القضايا الدلالية والمسائل الفقهية يتوقف فهمها على فهم الدلالة التي يؤديها الحرف في النص.

وإذا أردنا أن نضع بداية للتفكير في دراسة حروف المعاني نجد أول إشارة عند أبي الأسود الدؤلي، فقد أشارت الروايات إلى أنه جمع حروف النصب ومن بينها (إن وأن وكأن وليت ولعل) وعرضها على الإمام علي عليه السلام فزاد فيها لكن[٥]. وإنما سميت بحروف المعاني، لأنها تصل معاني الأفعال إلى الأسماء، أو لدلالتها على معنى، وقد اختلف النحاة وعلماء الأصول وعلماء الكلام في وظائف هذه الحروف كقواعد نحوية ودلالات لغوية على الأحكام الفقهية والعقائدية. (فهي تعامل معاملة اللفظ في الجملة من حيث الدلالة فمنها ما يكون مستعملا في الحقيقة ومنها ما يكون مستعملا في المجاز وغيره)[٦] واختلف العلماء في عدد حروف المعاني وادخل بعضهم فيها ما ليس منها مثل الأفعال والأسماء والضمائر. فلقد ذكر الهروي في كتابه (الازهية في علم الحروف) ثلاثة وأربعين حرفاً وادخل فيها (ليس وكان وغير وإذا)[٧] بينما ذكر الجرجاني إن عدد الحروف واحد وخمسون حرفاً منها سبعة وثلاثين حرفا من الحروف العاملة[٨] وأوصلها المالقي في كتابه (رصف المباني) إلى خمسة وتسعين حرفا[٩] وفي (الجنى الداني) ذكر المراوي أربعة عشر حرفاً أحاديا وثلاثين حرفاً ثنائياً وستة وثلاثين حرفاً ثلاثياً وأخرى رباعية وخماسية وبلغ عددها مائة وخمسة أحرف[١٠]. لكنه ادخل فيها عدداً من الضمائر والظروف.

وفي القسم الأول من كتاب (مغني اللبيب) عد ابن هشام سبعين حرفا مرتبة بحسب الترتيب الالفبائي. أما مناهج العلماء في دراسة حروف المعاني فقد اختلفت هي كذلك ويمكن تحديد أهم المناهج في دراسة الأدوات بما يأتي:-

١- دراستها على وفق نظرية العامل، وبسبب هذا المنهج تفرقت الأدوات العاملة على أبواب النحو فدرست الأدوات التي تعمل الجزم في باب

جزم الفعل المضارع، والأدوات التي تعمل النصب في باب نصب الفعل المضارع وهكذا. ونجد هذا في مصنفات النحو الأولى.

٢- دراستها بحسب بنيتها تبدأ بما بني على حرف واحد ثم ما بني على حرفين وما بني على ثلاثة أحرف وهكذا ونجد ذلك في كتاب معاني الحروف للرماني وكتاب (الجنى الداني) في حروف المعاني لابن أم القاسم المرادي.

٣- دراستها بحسب الترتيب الالفبائي بدءاً من الهمزة وانتهاءً بالياء، ومن خلال ذلك يتم توضيح ما تؤديه كل أداة من المعاني في السياقات اللغوية وخير ما يمثل هذا المنهج كتاب رصف المباني في حروف المعاني للمالقي ومغني اللبيب عن كتب الاعاريب لابن هشام الأنصاري.

٤- دراستها بحسب ما تؤديه من وظائف في التركيب. ويلحظ أن آبن هشام قد تفرد بهذا المنهج في كتابه (قواعد الإعراب) فبدأ بالأدوات التي تؤدي وظيفة واحدة ثم الأدوات التي تؤدي وظيفتين ثم ما يؤدي ثلاث وظائف وهكذا.

٥- درس بعض العلماء أداة واحدة وبين معانيها ودلالتها في التراكيب المختلفة. وخير ما يمثل هذا المنهج كتاب اللامات للزجاجي واللامات لابن فارس وكذلك كتب الآلفات والباءات وغيرها[١١].

٦- على أن الأصل في معرفة دلالة هذه الحروف، هو التأمل في الكلام والأصل من الكتاب والسنة والرجوع إلى الأصول، فقد ذكر السيوطي هذه الحروف تحت عنوان: الأدوات التي يحتاج إليها المفسر فقال: (وأعني أن معرفة ذلك من المهمات المطلوبة لاختلاف مواقعها ولهذا يختلف الكلام والاستنباط بحسبها)[١٢].

المبحث الأول

حروف الجر

تمثل حروف الجر جانبا كبيراً من جوانب الدرس النحوي، وقد حظيت باهتمام الدارسين قدماء ومحدثين وهي من الأدوات المختصة بالأسماء عند العلماء واسماها الكوفيون حروف الصفات أو (الخفض)، واختلف في عددها فأوصلها العلماء إلى أكثر من عشرين حرفا.

وقد تؤدي دلالة الحرف في النص القرآني إلى الاختلاف في الحكم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (آل عمران/ ١٠٤) فكلمة (منكم) فيها حرف جر ((من)) وقد احتملت دلالتين:

١- التبيين.

٢- التبعيض.

وإذا ما أردنا أن نرجح احد المعنيين فإننا نحتاج إلى أدلة للترجيح. فالزمخشري يرى إنها للتبعيض لأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من فروض الكفايات، ولأنه لا يصلح له إلا من علم المعروف والمنكر، وعرف كيف يرتب الأمر وإقامته وكيف يباشر، فإن الجاهل ربما نهى عن معروف وأمر بمنكر[١٣]. أما الحجة التي أعتمد عليها الزمخشري في ترجيح دلالة التبعيض هي حجة عقلية بدليل قوله: إن في الأمة من لا يقدر على الدعوة ولا على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مثل النساء والمرضى والعاجزين. في حين رجح الرازي دلالة التبيين[١٤]. وعضد ذلك بآية قرآنية أخرى كقرينة صارفة وهي قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ (آل عمران/ ١١٠) أي أن ما من مكلف إلا ويجب عليه أن يأمر

بالمعروف وينهى عن المنكر، حيث يجب عليه أن يدفع الضرر عن النفس، وهي بمثابة قوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ (الحج/٣٠) وهناك من يرى أن دلالة (من) في الآية الشريفة تدل على المعنيين، فإن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإن كان واجب على الكل، إلا أنه متى قام به قوم سقط التكليف على الباقين(١٥).

والذي يلحظ من النص إن هذا التكليف خاص بالعلماء بدلالة القرائن التي اشتمل عليها النص وهي الأمر بثلاثة أشياء هي: (الدعوة إلى الخير، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر) ومعلوم لدى الجميع أن هذه الأشياء يشترط فيها العلم والحكمة والسياسة، ولاشك أن العلماء هم بعض الأمة. إذن دلالة (من) في الآية هي للتبعيض بدليل جواز الاستغناء عنها بلفظ (بعض) كقوله تعالى: ﴿مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ﴾ (البقرة/ ٢٣) وقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ﴾ (العنكبوت/١٠).

وعليه فان الاختلاف في دلالتها عائد إلى السياق الذي ترد فيه وان التحكم في السياق ليس بالأمر الهين ما لم توجد قرائن تحدد دلالتها. مما جعل بعض الزنادقة يطعنون على بعض المسلمين في قوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً﴾ (الفتح/ ٢٩) فقالوا أن دلالة (من) هنا للتبعيض وليس كل المسلمين تحصل لهم المغفرة بل بعضهم وهذا ليس بصحيح فان دلالة (من) هنا هي للتبيين وليس للتبعيض بدليل إن الذين امنوا هم هؤلاء لا غيرهم. ولنضرب مثالاً آخر قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقَوْا أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ (آل عمران/١٧٢) وكلهم متق ومحسن. وعليه فان فهم معنى ما في نص محتمل الدلالة يوجب علينا إن نفهم معنى قصد المتكلم أو صاحب الشرع مع القرينة سواء كانت مصاحبة للنص أو خارجة

عنه وهذا ما يسمى بـ(انضمام القرينة).

ولنتعرض لدلالة (الباء) في قوله تعالى: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ (البقرة/١٧) فهي للتعدية لان الله لا يوصف بالذهاب مع النور، ويؤيد ذلك أن باء التعدية بمعنى الهمزة وعليه يمكن قراءة الآية الشريفة (أذهب الله نورهم) وبما أننا نتعامل مع هذه الحروف كمورفيمات حسب مصطلح المحدثين وما تتركه من أثر على معنى الكلام وان هذه الحروف (المورفيمات) لا تدل إلاّ مع القرينة، فليس لها جهة من جهات المعنى لا مجازاً ولا حقيقة، وينطبق هذا مع اللفظ أيضا فضلا عنها. وبما أن المصطلحات الدلالية لحروف المعاني، كثيراً ما تستبدل بمصطلحات أخرى، لان الأولى لا تناسب السياقات القرآنية. فقد قالوا: أن من معاني الباء الاستعانة، وهي داخلة على الفعل، بسم الله الرحمن الرحيم[١٦] وقالوا: إن الباء هنا للسببية، وهي عندهم الداخلة على صالح للاستفادة به عن فاعل معداها مجازاً.[١٧] وكذلك قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ﴾ (فاطر/٢٧) فلو قصد إسناد الإخراج إلى الهاء لحسن، ولكنه مجاز، قال: ومنه: كتبت بالقلم وقطعت بالسكين. وهنا دل المورفيم على المجاز. والنحاة يعبرون عن هذه الباء بالاستعانة ولكنهم قالوا بأنها سببية من اجل الأفعال المنسوبة إلى الله جل وعلا فمصطلح الاستعانة لا يجوز على الله أما السبب فنعم.

ورأى الزمخشري أن دلالة (من) في الآية الكريمة هي التبعيض، ودليله القرائن المنفصلة عن النص، والتي تصرف دلالتها إلى التبعيض في نحو قوله تعالى: ﴿لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ (البقرة/٢٦٦) وقوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ﴾ (فاطر/٢٧)، ولذا قيل إن اللفظ قد يحدث له مع التركيب حكم لم يكن قبل ذلك. وهذا الحكم الدلالي، تتحكم فيه القرائن الشرعية والعقلية، والدليل

على ذلك أن اعتبار اللفظ أو الحرف على ما وضع له أوّلا، لا يسعفنا في كثير من الآيات، فلا بد والحال هذه أن نلجأ إلى ما يسمى عند المحدثين بالاستبدال الدلالي، (التناوب)، الذي عرف عند قدماء النحاة بالمجاوزة فمثلا قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ﴾ (آل عمران/ ١٢٣) فالباء بمعنى (في) الظرفية والتقدير في بدر وقوله تعالى: ﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا﴾ (الفرقان/ ٥٩) فالباء بمعنى (عن) وتدل على المجاوزة.

وقوله تعالى: ﴿أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ﴾ (قريش/٤) أي عن جوع والجوع لا يطعم منه. ففاعل الفعل (أخرج) يصح الاستغناء عنه؛ إذ قصد إسناد الفعل إلى مجرور الباء (الضمير الهاء) وقيل: (انزل ما اخرج من الثمرات رزقا) لصح وحسن، لكنه هنا مجاز وفي الآية حقيقة[١٧]. وقد تسمى الباء في الآية باء الاستعانة، (وهي التي تدخل على الاسم المتوسط بين الفعل ومفعوله الذي هو آلة)[١٨]. والذي يبدو لي أن هذه الباء هي باء التعليل ولا يجوز أن نطلق عليها باء الاستعانة لأسباب الآتية[١٩]:

أ - إن معظم النحاة رأوا التفريق بين السببية والاستعانة واستغنوا بالسببية عن التعليل، كآبن مالك في ألفيته والمالقي وأبي حيان والمرادي وابن هشام والسيوطي[٢٠].

ب - إن تعريف باء السببية بأنها الداخلة على صالح للاستغناء عن فاعل معداها مجازاً قد تدخل فيه باء التعليل.

ت - لا بأس في إطلاق لفظ الاستعانة في أفعال الله تعالى، لا على معنى أن الله يستعين بما بعد الباء لفعل ما قبلها بل على معنى أنه (عز وجل) جعل ما بعد الباء آلة لفعل ما قبلها فقوله تعالى في الآية الشريفة ليس معناه أن الله عز وجل قد استعان بالماء لإخراج الثمار، بل على معنى

أنه قد جعل الماء آلة لإخراجها؛ فإطلاق لفظ الاستعانة شبيه لإطلاق القرآن الكريم بعض الأوصاف عليه تبارك وتعالى، وهي مما يوصف بها البشر دونه. فمن أخذ دلالة هذه الحروف على ظاهرها وقال نصف الله بما وصف به نفسه فهذا هروب من التأويل ومن أوّل وأعطاها دلالة أخرى ومعنى جديد حسب الاستعمال فهذا هو عين الصواب لان تعدد المصطلحات للمورفيم الواحد وإتيانه في القرآن بهذه الدلالات التي يحددها السياق بحسب اختلاف دلالة السياق فالسياق هو الذي يحدد قلب الحرف بحرف آخر. على أن بعض النحاة يرون أن مسألة التناوب بين حروف الجر في القرآن الكريم لا يمكن التسليم بها وان وردت في كلام العرب ذلك أن كل حرف في كتاب الله (جل وعلا) وضع لأداء معنى محدد لا يمكن أن يحل محله أو يعوض عنه أي حرف آخر. وهذا كلام أراه غير صحيح وإذا ما سألنا لماذا استعمل القرآن الحرف بدل الآخر فالجواب، هكذا تكلمت العرب أو هكذا أراد الله أن يوسع على الناس، إذ القرآن كلام الله على عادة العرب وعرفهم، وعليه فإن السؤال بالصيغة العقلية لماذا قال كذا ولم يقل كذا؟ لم يعد لها معنى، ولا يعني هذا أن التأويل يتميز بالعبثية وعدم الانضباط، بل إن التأويل له قوانين تحكمه وعلى رأسها معرفة اللغة العربية والنحو على وجه ما تعارف العرب عليه، وطرقهم للتمييز بين صريح الكلام وظاهره، وعامه وخاصه ومجمله وحقيقته ومجازه ومحكمه ومتشابهه ومطلقه ومقيده إلى غيرها من الأمور الذي يتسنى معها الإحاطة بعناصر النص الشريف. على أن هذه التأويلات احتمالات خاضعة إلى قواعد اللغة العربية ولنستدل بمثال أخر على ذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ اللَّهِ﴾ (الزمر/ ٢٢) فمن هنا بمعنى (عن) إي (عن ذكر الله)،

ولذا قرئ: عن ذكر الله، قال الزمخشري: ما الفرق بين (من) و(عن) في هذا؟ قلت: إذا قلت قسا قلبه من ذكر الله فالمعنى ما ذكرت من أن القسوة من اجل الذكر وبسببه، وإذا قلت عن ذكر الله، فالمعنى غلظ عن قبول الذكر وجفا عنه، ونظيره: سقاه من العيمة❖ أي من أجل عطشه، وسقاه عن العيمة، إذا أرواه حتى أبعده عن العطش[٢١].

فلو أننا لم نلجأ إلى الإنابة بين حروف الجر في النص القرآني لما استقام المعنى مع المورفيم (من) التي تعني أن ذكر الله سبب إلى قساوة القلوب، مع أننا نعلم أن ذكر الله سبب لحصول الاطمئنان والهداية ﴿أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ﴾ (الرعد/ ٢٨) وإذا ما ذهبنا إلى المفسرين فمنهم من أجاب عن الإشكال الدلالي باللجوء إلى ظاهرة الإنابة ومنهم من ترك النص على ظاهره، وأوّل تأويلا يتناسب مع الحرف المستعمل. فالرازي يذكر إن النفس إذا كانت خبيثة الجوهر بعيدة عن مناسبة الروحانيات شديدة الميل إلى الطبائع البهيمة والأخلاق الدميمة، فإن سماعها لذكر الله يزيدها قسوة واستدل بدليل على ذلك فالفاعل الواحد قد تختلف أفعاله بحسب اختلاف القوابل، فحرارة الشمس تلين الشمع وتعقد الملح، وقد نرى إنسانا واحداً يذكر كلاماً واحداً في مجلس واحد فيستطيبه واحد ويستكرهه غيره وما ذاك إلا لاختلاف جواهر النفس... فإذا عرفت هذا لم يبعد أن يكون ذكر الله يوجب النور والهداية والاطمئنان في النفوس الطاهرة، ويوجب القوة والبعد عن الحق في النفوس الخبيثة الشيطانية[٢٢].

والملاحظ في قول الرازي انه حاول تفسير دلالة الحرف بحيث وجد له تخريجاً ناسب ظاهر النص على ما هو عليه، أي دون استبدال (من) بـ(عن). في حين لجئ غيره من المفسرين إلى قياس الآية على كلام العرب من قولهم. حدثته من فلان، أي عن فلان، ومثل له ابن مالك بنحو: (عدت منه وأتيت منه، وبرئت منه، وشبعت منه، ورويت منه)[٢٣] فالذين تصرفوا في الآية قالوا

بأن (من) بمعنى (عن) وهم لم يخرجوا عن شائع عبارات العرب، إذ لا سبيل إلى فهم كتاب الله فهماً صحيحاً ومعرفة سليمة إلا بالعودة إلى كلام العرب الذي استسقى القرآن ألفاظه منها. والذي يبدو لي أن ظاهرة الإنابة بين حروف المعاني في القرآن الكريم لا تعد مخالفة لمعيارية اللغة لان هذه المعايير حددت على أساس نصوص مختارة من الشعر والنثر، فان كان المجاز هو كسر العلاقة العرفية بين اللفظ والمعنى الذي وضع له في الأصل، فإن الإنابة بين الحروف هو كسر آخر للعلاقة التي بين الحرف والمعنى الذي وضع له في أصل كلامهم. وهو متعارف عند قدماء العرب ونحاتهم واطلقوا عليه مصطلح (الاتساع) وبالتالي فهو لا يخرج عن معيارية اللغة. والاتساع ينتج عن تبادل الوظائف النحوية، ويعد بذلك رخصة كلامية.

ولنتعرض لقوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (الاحقاف/ ٣١) ونرى دلالات (من) هنا فآبن هشام الأنصاري يرى إنها زائدة والتقدير: يغفر لكم ذنوبكم وقيل بل الفائدة فيه أن كلمة (من) هنا لابتداء الغاية، فكأن المعنى أنه يقع الغفران بالذنوب[٢٤]. في حين ذكر الزمخشرري أنها لتبعيض أي بعض المغفرة لأن من الذنوب ما لا يغفره الإيمان كذنوب المظالم ونحوها[٢٥]. وهذا ليس بصحيح لان الكافر لو اسلم وحسن إسلامه يجب الإسلام عنه إي ذنب. وعليه فإن دلالة الابتداء أرجح من حيث أن ابتداء الذنب بالغفران وخلاصة الأمر أن حروف الجر التي يحل بعضها محل بعض قد تغير دلالة التركيب، وقد يبقى المعنى على ما هو عليه في الأصل، والحكم تحدده مقتضيات السياق وقد أطلق عليه المحدثون (تبادل الوظائف الدلالية) وهي ظاهرة عامة في الاستخدام العربي ونوع من أنواع إبداع اللغة وواحدة من صورها، وهي أيضاً من الوظائف النحوية الناشئة عن اتساع في استخدام الوحدات اللغوية لتودي المعاني المختلفة سواء في البلاغة أم في النحو أم في اللغة[٢٦].

المبحث الثاني

حروف العطف

ويسميها الكوفيون حروف النسق، وهي طائفة من الأدوات تدخل بين الأسماء أو الأفعال فتعطف ما بعدها على ما قبلها وحروف العطف كثيرة في العربية بما لا يؤلف في لغة حية أخرى.

ولها أثر في التأويل وهي مشتركة في الإعراب والحكم ولها عدة دلالات تتضح من خلال السياق الذي ترد فيه فالعطف هو المعنى المركزي مثلا لـ(أو) وكل المعاني الأخرى تعود إليه أو تمثل ظلالاً من المعاني لهذا الحرف. فمثلاً قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ (الصافات/ ١٤٧) فهل دلالة(أو) على الإباحة أو الشك أو التخيير أو بمعنى (بل) لا على حملها على الغلط وإنما الاستثبات.

والرماني يذكر في كتابه معاني الحروف خمسة آراء في هذه الآية[٢٧].

١- وهو إن (أو) هاهنا للتخيير، والمعنى: إذا رآهم الرائي منكم يخير في أن يقول: هم مئة ألف أو يزيدون.

٢- وهو إن (أو) هاهنا لأحد الأمرين على الإبهام وهو أصل أو.

٣- وهو إن (أو) هاهنا للشك، والمعنى إن الرائي إذا رآهم شك في عدتهم؛ لكثرتهم.

٤- وهو أن (أو) بمعنى الواو، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ (طه/ ٤٤)، وزعموا أن معناه: لعله يتذكر ويخشى.

٥- وهو ان (أو) ها هنا بمعنى (بل) والمعنى بل يزيدون ولا يجوز ذلك عند البصريين. وهو مذهب الكوفيين[٢٨]. والذي يبدو لي أن (أو) في الآية تدل على معنى (بل) لكن ليس على معنى الغلط وإنما على معنى

الاستثبات أي أنه أرسل إلى مئة ألف بل يزيدون على المئة ألف. فلا مجال للشك فيها أو التخيير. على أن (بل) من الأدوات التي تستعمل كثيراً في القرآن الكريم وأشار علماء النحو إلى ما تؤديه (بل) من وظائف في السياق اللغوي. فإذا كانت عند الجمهور تؤدي وظيفة مركزية إلا وهي (الإضراب) أي أنها تثبت الحكم لما بعدها وتنفيه عما قبلها إلا إنها تشرك بين ما بعدها وما قبلها في الإعراب فهي حرف عطف فلا غرابة أن يكون معنى (أو) بل. فان الله تعالى يعلم الشيء على ما هو عليه من عدد وعدّة، ولا يتصور عليه سبحانه شك أو تردد ولا إرادة إبهام فهؤلاء القوم المرسل إليهم من الكثرة بحيث يقول الناظر فيهم أنهم مئة ألف بل يزيدون على مئة ألف.

وكذلك قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾ (محمد/ ٤) فإن (إما) في الآية الكريمة تدل على معاني متعددة منها:

١- التخيير: ويعني اختيار واحد مما بعدها فإما المن أو الفداء ولا يجوز الجمع بينهما.

٢- الإباحة: أي الجمع بين العملين أو اخذ واحد منهما.

٣- الشك: أي شك المتكلم فيما يقع بعد (إما) فالشك حاصل في المن والفداء ويستخدم هذا المعنى للإبهام على السامع.

أما من رأى أن (إما) مثل (أو) في السياق انطلاقا من معانيها المتشابهة في أداء الوظائف المختلفة[٢٩]. فهذا غير صحيح لان الفرق بين أو وإما من جهة اللفظ من وجهين أولهما أن إما لا تستعمل إلا وهي مكررة وأو لا تتكرر والثاني إن إما تلازم حروف العطف وأو لا يدخل عليها حرف العطف[٣٠].

وهذا التعدد في معاني (إما) العاطفة يتيح للنص حرية التحرك في مجالات

أوسع دون تحديد أو قيد. على أن معنى الشك راجح عندي في الآية.

وإذا ما انتقلنا إلى مثال آخر نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا﴾ (المؤمنون/من الآية ١٤) فالفاءات هنا لا تدل على الترتيب سواء أكان معنويا نحو قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾ (الزمر/ من الآية ١٨) أم ذكري نحو: ﴿فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً﴾ (النساء/ من الآية ١٥٣) ولا على التعقيب ولا تدل على السبب وإنما هي بمعنى (ثم) لان فيها معنى التراخي والمهلة فلو لاحظنا الآية لوجدنا المعطوفات بالفاءات تراخت بعضها عن بعض.

ولا بد من ذكر أن بعض النحاة يرى أن (ثم) قد تكون في معنى (الواو) واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ (الأعراف/ من الآية ١١) وهذا ليس بصحيح لان المعنى يدل على ترتيب الإخبار وليس ترتيبا في حقيقة الأحكام فالخلق والتصوير كان بعد القول للملائكة اسجدوا لآدم فالخطاب لنا نحن والمراد به أبونا أدم عليه السلام على حد قول العرب: نحن هزمناكم يوم كذا، وقتلناكم يوم حليمة. أي: آباؤنا هزموا آباءكم وقتلوهم[٣١]. وعلى هذا فالمعنى يكون ولقد خلقنا إياكم ثم صورنا إياكم، ثم قلنا للملائكة اسجدوا.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾ (البقرة / من الآية ١٣٥) فبعض النحاة يعدون حرف العطف (أو) بمعنى التقسيم ورأى ابن هشام انه من باب التفريق المجرد من الشك والإبهام والتخيير[٣٢]. والملاحظ في النص الشريف أن دلالة حرف العطف (أو) على التفصيل أدق إذ المعنى يكون: (وقالت اليهود كونوا هوداً، وقالت النصارى كونوا نصارى. فاثر التفصيل

لإطلاق المجمل في (قالوا)[٣٣].

وكذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة/ من الآية ٨٠) فحرف العطف (أمْ) يحتمل أن يكون منقطعاً أو متصلاً وهما نوعا (أمْ) فالمتصلة هي التي تقع بعد همزة تسوية نحو قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجَزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِنْ مَحِيصٍ﴾ (إبراهيم / من الآية ٢١) والمنقطعة ما لا يتقدمها همزة التسوية أو المغنية عنها نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾ (الرعد/ من الآية ١٦) وفائدتها الإضراب كـ(بل).

وعلى هذا يمكن تأويل الآية بأن أي الأمرين كائن على سبيل التقرير لحصول العلم بكون أحدهما. فهي على هذا متصلة. وبخلافه فهي منقطعة[٣٤].

وقد استغل بعض المفسرين الظاهرة اللغوية ودلالة حروف المعاني أثناء تعرضهم لآيات الأحكام فالتخصيص بالاستثناء بعد الجمل المتعاطفة بالواو- على سبيل المثال- كانت ميدانا لهم نحو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا * إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا﴾ (الفرقان /٦٨، ٦٩) فانه استثناء من الجميع لأن التوبة تقبل من الجميع اتفاقا، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ(٤) إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (نور/ ٤، ٥) فهناك ثلاث جمل متعاطفة ثم أعقبها استثناء فإلى أيها يعود. والذي يلحظ من النص أن الآية حكمت على الرامي المحصنات بثلاثة أحكام:

أ- أن يجلد ثمانين جلدة.

ب- أن لا تقبل له شهادة أبداً.

ج- وصفه بالفسق والخروج عن طاعة الله.

ثم جاء الاستثناء واختلف الفقهاء على أيها يعود فهل يعود على الجملة الأخيرة فقط فيرفع عنه وصف الفسق ويظل مردود الشهادة أو أن شهادته تقبل بالتوبة؟ وأجاب الزمخشري عن هذا الاستفسار بقوله: (والذي يقتضيه ظاهر الآية ونظمها أن تكون الثلاث بمجموعتين جزاء الشرط كأنه قيل: ومن قذف المحصنات فاجلدوهم وردوا شهادتهم وفسوقهم أي فاجمعوا لهم الجلد والرد والفسق، إلا الذين تابوا عن القذف وأصلحوا فإن الله يغفر لهم فينقلبون غير مجلودين ولا مردودين ولا مفسقين)[٣٥] (الكشاف ٥١/٣) ويلحظ من قول الزمخشري إن الاستثناء يرجع على الجميع وبهذا سوف يسقط الحد وهو الجلد ثمانين جلدة. وهذا ليس بصحيح بإجماع علماء الأمة، وعليه فالراجح أن الاستثناء يرجع على الجملة الأخيرة فقط. لأن الزمخشري يرى أن التوبة تسقط الحد عن التائب وهذا ما يقتضيه ظاهر كلامه، وما يعارض ظاهر كلامه أن الله سبحانه قد حكم بعدم قبول شهادته على التأبيد ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾ فلفظة أبداً (يدل على الدوام والاستمرار حتى لو تاب وأناب وقبول شهادته يناقض هذه الأبدية التي حكم القرآن بها، والاعتماد هنا على القرينة اللفظية اللغوية أبداً)، فكيف لا تقبل شهادة المسلم إذا قذف ثم تاب. فالاستثناء يعود على الجملة الأخيرة بدليل أن عبارة القرآن وأسلوبه يدل دلالة قاطعة على العضو المذكور في جملة ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ إنما يرجع إلى جملة ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ لأن جلد القاذف ثمانين جلدة وعدم قبول شهادته، جاء ذكرهما بصيغة الأمر ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾ وجاء الحكم عليه بصيغة الخبر ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ فإذا جاء قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ

ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ بعد هذا الحكم الثالث مقترنا به، فهو يدل بنفسه على أن هذا الاستثناء إنما يرجع إلى الجملة الخبرية الأخيرة ولا يرجع إلى جملتي الأمر الأوليين[٣٦]. وعليه فإن الاستثناء في النص القرآني كان ينبغي أن يرجع إلى الكل ولكن لما كان الجلد ثمانين من أجل حق المقذوف، وكان هذا الحق من حقوق العباد لم يسقط بالتوبة، فيبقى رد الشهادة والحكم بالفسق وهما من حق الله فيسقطان بالتوبة.

النتائج:ـ

١- إن حرف المعنى يؤدي أكثر من معنى فمثلاً حرف الجر (من) يؤدي ابتداء الغاية والاستعانة والمجاوزة والإلصاق وغيرها من المعاني الأخرى.

٢- إن المعنى الواحد يؤديه أكثر من حرف من حروف المعاني فمثلا التخيير والشك والإبهام يؤديه حرفي العطف الواو وأو وكذلك الاستعلاء يؤديه حرف الجر على وعن وفي ومن وغيرها.

٣- اللغة العربية كالجسم الحي، فهي تلاصق جزيئات متشابهة، بل هي مجموعة أجزاء يرتبط بعضها ببعض، ويعاضد بعضها بعض وخير من يمثل اللغة العربية النص القرآني المقدس.

٤- إن كثرة هذه المعاني والتناوب بين هذه الحروف عائد إلى الاحتياجات الاجتماعية والشخصية التي تقوم اللغة على خدمتها. فإذا ما درسنا اللغة في إطار ما تقوم به من وظائف محددة لها فلن نكون في حاجة إلى نظريات عامة للحكم على كيفية استخدام هذه اللغة.

٥- إن القول بعدم وجود تناوب بين حروف المعنى(جر ونسق وغيرها)، في القرآن الكريم لا يمكن التسليم به لورود ذلك في كلام العرب والقرآن إنما جاء على سنن وقواعد كلام العرب. وهذا ما بيناه من خلال الأمثلة التي طرقناه في البحث.

٦- حروف المعاني تمثل بابا واسعا في الدرس النحوي، تودي معاني مختلفة في السياق ودلالة حروف المعاني في النص القرآني تؤدي إلى الاختلاف في الحكم والحكم يحدده مقتضيات السياق أو ما أطلق عليه تبادل الوظائف الدلالية.

Abstract

Alternation among letters in Quran text (indication and meaning) The grammarians observed the letters and what different meanings had been performed by letters in Arabic.

The Basra school never confess the replacement among letters, and its linguists say that a verb replaces another verb's meaning. The letter has only one meaning which performed on reality not metaphor. However, Kofa school's grammarians accept to alternate among letters. They say that each letter has multi meanings according to its linguistic position and they are true and original meanings never need embodiment.

The Arabic is like a living body, it is a group of mixed parts which connects each other. There are too much meanings and replacement among letters caused by the personal and social needs that severed by a language. It is not true to say there is no replacement among meaning letters in Holy Quran, because the technique is poplar in Arab speech, and Quran had been recited according to Arab speech and rules.

The meaning letters represent a wide scope in the grammar lesson and they perform different meaning in context. The indication of meaning letters in Quran result in differences in rule. The sole meaning could be performed by more than one letter of meanings letters.

هوامش البحث

(١) ظ: الكتاب ٢٣١/٤.
(٢) ظ: مغني اللبيب ١/ ٣٢٣، ١٩٠، ٤١٩.
(٣) ظ: الجني الداني ٤٦ ومدرسة الكوفة ٢٨٧ وما بعدها.
(٤) ظ: معاني القرآن ١/ ٢٢-٢٣، ١٠/٢.
(٥) ظ: الأشباه والنظائر ١٠/ ١٧ وتعدد المعنى الوظيفي للأدوات النحوية ١٢.
(٦) أصول السرخسي ٢٥٠/١.
(٧) ظ: نشأة دراسة حروف المعاني ٦٢.
(٨) ظ: كتاب الجمل ١٨ وما بعدها.
(٩) ظ: رصف المباني ٣.
(١٠) ظ: الجنى الداني ٩٥ وما بعدها.
(١١) ظ: تعدد المعنى الوظيفي للأدوات النحوية ١٦-١٧ بتصرف ونشأة دراسة حروف المعاني ٧٠.
(١٢) الإتقان في علوم القرآن ١/ ١٤٥.
(١٣) ظ: الكشاف ١/ ٤٥٢.
(١٤) ظ: م.ن.
(١٥) ظ: تفسير الرازي ٣/ ١٩.
(١٦) ظ: تفسير الكبير ٣/ ١٩٠.
(١٧) الجنى الداني في حروف المعاني ٣٩ ومغني اللبيب ١/ ١٣٩.
(١٨) م.ن.
(١٩) ظ: أسلوب التعليل في اللغة العربية ٥٧- ٥٨.
(٢٠) ظ: شرح ابن عقيل ٣/ ١٩/ ٢٢ ورصف المباني ١٤٣-١٤٤ وارتشاف الضرب ٢/ ٤٢٦ والجنى الداني ١/ ١٠٣ والمطالع السعيدة ٥٤/٢ ومغني اللبيب ١/ ١٠٨.
(٢١) ظ: الكشاف ٣/ ٣٩٤.
(٢٢) العيمة هي افراط في الشهوة.
(٢٣) ظ: تفسير الرازي ٧/ ٢٤٢.
(٢٤) الجنى الداني ٢٤٠.
(٢٥) مغني اللبيب ١/ ٣٢٤.
(٢٦) ظ: الكشاف ٣/ ٥٢٧.
(٢٧) ظ: العربية والوظائف النحوية ١٠٤.
(٢٨) ظ: معاني الحروف ٧٨- ٧٩.
(٢٩) ظ: مجالس ثعلب ١/ ١١٢ ومعاني القرآن للفراء ١/ ٢٧٢، ٢/ ٣٩٣.

(٣٠) ظ: شرح ابن عقيل ٢/ ٢١٤.
(٣١) ظ: الاشباه والنظائر ٢٠/ ٢٦٠.
(٣٢) ظ: شرح عيون الإعراب ٢٥٠.
(٣٣) ظ: مغني اللبيب ١/ ٩٢.
(٣٤) م.ن ١/ ٩٣.
(٣٥) ظ: مغني اللبيب ١/ ٦٨.
(٣٦) الكشاف ٣/ ٥١.
(٣٧) روائع البيان في تفسير أحكام القرآن ٢/ ٧١.
(٣٨) ظ: روائع البيان في أحكام القرآن ٢/ ٧٢.

قائمة المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم.
٢- الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، المكتبة الثقافية، بيروت. لبنان.
٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي -تحـ مصطفى أحمد النماس مطبعة المدني. القاهرة ط١/١٩٨٧م.
٤- أسلوب التعليل في اللغة العربية: احمد خضير عباس، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ط١/ ٢٠٠٧م.
٥- الأشباه والنظائر في النحو: السيوطي- تحـ فائز ترحيتي- دار الكتاب العربي ١٩٨٤م.
٦- أصول السرخسي: السرخسي، تحـ: أبو الوفاء الأفغاني، بيروت لبنان.
٧- تعدد المعنى الوظيفي للأدوات النحوية: د. عبد الكاظم محسن الياسري، النجف الاشرف ط١/ ٢٠٠٧م.
٨- التفسير الكبير: الرازي، دار الفكر بيروت ١٩٧٨م.
٩- الجني الداني في حروف المعاني، الحسن بن القاسم المرادي، تحـ: فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط١/ ١٩٩٢م.
١٠- رصف المباني في شرح حروف المعاني: أحمد بن عبد النور المالقي -تحـ: أحمد الخراط، مجمع اللغة العربية، دمشق ١٩٥٤م.

١١- روائع البيان في تفسير أحكام القرآن: محمد علي الصابوني، مكتبة الغزالي، مؤسسة مناهل العرفان ط٣/ ١٩٨١م.
١٢- شرح ابن عقيل: ابن عقيل - تحـ: محمد محيي الدين عبد الحميد - دار الميزاني ودار الفكر، ط١/ ١٩٧٤م.
١٣- شرح عيون الإعراب: أبو الحسن علي بن فضال المجاشعي ، تحـ: د. هنا جميل حداد، الأردن ١٩٨٥م.
١٤- العربية والوظائف النحوية: د. عبد الله الرمالي، دار المعرفة الجامعية ١٩٦٦م.
١٥- الكتاب: سيبويه، تحـ: عبد السلام هارون، دار الجيل بيروت د.ت.
١٦- كتاب الجمل: عبد القاهر الجرجاني، تحـ: علي حيدر، دار الحكمة ١٩٧٢م.
١٧- الكشاف: الزمخشري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
١٨- مجالس ثعلب: أبو العباس ثعلب- تحـ: عبد السلام هارون، دار المعارف ١٩٦٠م.
١٩- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: د. مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى ألبابي الحلبي، مصر ط٢/ ١٩٥٨م.
٢٠- المطالع السعيدة في شرح الفريدة: السيوطي، تحـ: نبهان ياسين حسين، دار الرسالة للطباعة بغداد ١٩٧٧م.
٢١- معاني الحروف: الرماني، تحـ: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة العزيزية، ط٢/ ١٩٨٦م.
٢٢- معاني القرآن: الفراء، تحـ: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مراجعة علي النجدي ناصف، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر ١٩٧٢م.
٢٣- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب: ابن هشام الانصاري، تحـ: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، مراجعة سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق ط٢/ ١٩٦٩م.
٢٤- نشأة دراسة حروف المعاني: هادي عطية الهلالي، دار الحرية للطباعة، بغداد.
٢٥- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي، تحـ: د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت ١٩٧٧م.